

تحليل وتسيير عمليات نفقات التجهيز والإستثمار العمومي وأثرها على ميزان المدفوعات في الجزائر (1986-2018) باستعمال اختبار جوهانسن

Analysis and management of public investment and equipment expenditures operations and their impact on the
balance of payments in Algeria (1986-2018) using Johansen Cointegration Test

بوهنة علي

مخبر النقود والمؤسسات المالية في دول المغرب العربي (MIFMA)

جامعة تلمسان - الجزائر

bouhanaali62@gmail.com

تاريخ النشر: 2021/12/31

لحول كمال*

مخبر الحوكمة العمومية والاقتصاد الاجتماعي (GEPS)

جامعة تلمسان - الجزائر

Kamel1667@hotmail.fr

تاريخ القبول: 2021/12/16

تاريخ الإستلام: 2021/10/16

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى دراسة وتحليل عمليات تطور الإنفاق الحكومي على ميزانية التجهيز والإستثمار العمومي في الجزائر وأثرها على ميزان المدفوعات للفترة (1986-2018)، وذلك بعد التعرض إلى مختلف الجوانب والأسس النظرية والتنظيمية المتعلقة بها من حيث الجانب القانوني، المالي والمحاسبي وفق كل من مدونة الإستثمارات العمومية لسنة 1998 ومدونة حسابات الخزينة العمومية لسنة 1967، أما من حيث الجانب التطبيقي لهذه الدراسة فقد تم استعمال نموذج تصحيح الخطأ الموجه (vecm) في دراسة وتحليل الأثر. وقد توصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها اتسام عملية التسيير المالي والمحاسبي لنفقات التجهيز والإستثمار العمومي بنوع من التعقيد والصعوبة نظرا لارتكازها على مدونات قديمة لا تسير تطور ميزانية البرامج والأداء التي تسعى إليها الجزائر من خلال مشروع إصلاح المالية العمومية آفاق سنة 2023، أما من حيث الدراسة القياسية فقد توصلت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي لزيادة حجم ميزانية التجهيز والإستثمار العمومي على ميزان المدفوعات (علاقة طردية) نظرا لزيادة الإنتاج المحلي من مواد البناء والأشغال نتيجة لزيادة الطلب الكلي للمشروعات العامة وكذا زيادة حجم النفقات برأسمال الموجهة لدعم الإستثمار المحلي، وبالتالي الحد من بعض المواد المستوردة والتي تعد تسربا للعملة الصعبة اتجاه العالم الخارجي تزيد من عجز ميزان المدفوعات. الكلمات المفتاحية: الإنفاق العمومي، ميزانية التجهيز والإستثمار العمومي، مدونة الإستثمارات العمومية، ميزان المدفوعات الجزائري، نموذج التكامل المتزامن لجوهانسن. تصنيف JEL: H54، H61، R15، E39، C51.

Abstract:

This research aims to study and analyze the processes of development of government spending on the budget of equipment and public investment in Algeria and its effects on the balance of payments during the period (1986-2018), after exposure to various aspects and theoretical and organizational foundations related to them in terms of the legal, financial and accounting aspects according to the Public Investments nomenclature of 1998 and the Public Treasury Accounts nomenclature of 1967. In this path of the practical aspect of this research Johansen Cointegration Test was used in the study and analysis of the impact. The difficulty is due to its reliance on old codes that do not keep pace with the evolution of the program budget and performance that Algeria seeks through the public finance reform project Horizons for the year 2023. Due to the increase in the local production of building and works materials as a result of the increase in aggregate demand for public projects, as well as the increase in the volume of capital expenditures directed to support local investment, and thus the reduction of some imported materials, which are a leakage of hard currency towards the outside world, increase the balance of payments deficit.

Keywords: public spending, public equipment and investment budget, public investment nomenclature, Algerian balance of payments, Johansen Cointegration Test

Jel Classification Codes: H54، H61، R15، E39، C51.

* المؤلف المراسل.

تعد سنة 1986 نقطة تحول هامة في التاريخ الاقتصادي والسياسي الجزائري المعاصر ففي المجال السياسي تعد هذه السنة نقطة تحول من الحزب الواحد إلى التعددية الحزبية وما نجم عنها من أزمة أمنية وسياسية عصفت بالبلاد لأكثر من عشرية من الزمن ساهمت في تردي الأوضاع الاقتصادية للبلاد وتأخير انطلاق عجلة التنمية نتيجة لاشتداد الصدمات الداخلية والخارجية والمتمثلة في انهيار أسعار النفط وزيادة حجم المديونية والإلزامية توصيات صندوق النقد الدولي وانخفاض قيمة الدينار الجزائري وتقليص حج الإنفاق العمومي.

ومع عودة استقرار الأوضاع الأمنية للبلاد مع بداية الألفية الثالثة والتحسن التدريجي للعوائد النقدية للبلاد وفي ظل حتمية لتعزيز وزيادة فعالية مؤشرات الأداء الاقتصادي الكلي عرفت الجزائر سلسلة من المخططات والبرامج التنموية منذ سنة 2000 في إطار برنامج دعم الإنعاش والنمو ومختلف برامج تنمية مناطق الجنوب والهضاب العليا عن طريق استحداث مشاريع عمومية جديدة خاصة في مجال البنية التحتية لتحسين جودة الحياة وتوفير هياكل قاعدية من شأنها تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار وزيادة الانفتاح الخارجي وما هو ماساهم في زيادة تطور ميزان المدفوعات.

ولكن ما يلاحظ على أرض الواقع أنه رغم حجم الإنفاق العمومي المتزايد على المشاريع العمومية إلا أنه لم يحقق إقلاع اقتصادي حقيقي خارج قطاع المحروقات، نتيجة لضعف تسيير عمليات ميزانية التجهيز والاستثمار العمومي على مختلف الأصعدة والمجالات بداية من ضعف الدراسات المسبقة للمشاريع العمومية من حيث الجدوى والمعايير التقنية وارتفاع حجم التكاليف نتيجة لإعادة مراجعة أسعار الإنجاز عند كل مرحلة من مراحل تنفيذ المشروع وعدم تغطية الإنتاج المحلي للطلب على مواد البناء مما حتم اللجوء إلى الاستيراد العديد من المواد الأولية للأشغال والتكنولوجيا من الخارج وكذلك اليد العاملة المهرة وتحويلات رؤوس الأموال للشركات الأجنبية المنجزة للمشاريع داخل الجزائر وهو ما يعد تكلفة مالية اتجه العالم الخارجي يتحملها ميزان المدفوعات خاصة في جانبه التجاري.

ومن خلال هذا البحث سوف نحاول معالجة الإشكالية التالية:

مامدى تأثير ميزانية التجهيز والاستثمار العمومي على ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (1986-2018)؟

وللإجابة على هذه الإشكالية سوف نحاول معالجة الفرضيات التالية:

- توجد علاقة عكسية بين حجم ميزانية التجهيز والإستثمار العمومي على ميزان المدفوعات في الجزائر (تأثير سلبي) نظرا لزيادة حجم الواردات من السلع ومواد البناء لتلبية حاجات المشاريع العمومية (الإعتماد على الموارد الأجنبية).

- توجد علاقة طردية بين حجم ميزانية التجهيز والإستثمار العمومي على ميزان المدفوعات في الجزائر (تأثير إيجابي) نظرا لزيادة حجم الإنتاج المحلي من السلع ومواد البناء كنتيجة لزيادة الطلب الكلي لتلبية حاجات المشاريع العمومية، وبالتالي تقليص حجم الواردات منها (الإعتماد على الموارد المحلية).

1.1. أهمية وأهداف البحث: تتجلى أهمية البحث في كونه يعالج موضوعا يحتل مكانة مهمة و متميزة في الإقتصاد الجزائري الريعي، وهو ميزانية التجهيز والاستثمار العمومي وأثرها على ميزان المدفوعات، وقد أثار هذا الموضوع الكثير من الحبر في الجزائر خاصة مع انتهاج الجزائر لسلسلة ضخمة من المخططات التنموية مند مطلع سنة 2000 وما صاحبه من تأثير على مؤشر التوازن الخارجي في ظل تدبب العوائد المالية للدولة.

2.1. منهج الدراسة: بهدف الإحاطة بمختلف الجوانب النظرية والتحليلية للموضوع تم استعمال المنهج الوصفي التحليلي اعتمادا على المصادر والمراجع المختلفة كالكتب، المقالات، المذكرات ومختلف القوانين والتعليمات التنظيمية الصادرة عن وزارة المالية الجزائرية بالإضافة إلى الأدوات القياسية لقياس أثر المتغيرات الإقتصادية المستخدمة في تحليل الموضوع والمتمثلة في استعمال نموذج vecm (نموذج تصحيح الخطأ الموجه).

3.1. حدود الدراسة: من حيث الجانب الزمني شملت الدراسة الفترة الزمنية الممتدة من سنة 1986 إلى سنة 2018 بالاعتماد على البيانات السنوية الصادرة عن البنك الدولي، بنك الجزائر، المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومختلف قوانين المالية السنوية، أما من حيث الحدود الموضوعية للدراسة فقد تم اقتصار البحث على ميزانية التجهيز والاستثمار العمومي وحسابات التخصيص الخاصة نظرا للعلاقة الوطيدة بينهما، كما أن الإعتماد على قوانين المالية السنوية فيرجع لعدم توفر المعطيات الخاصة بالنتيجة النهائية (الرصيد السنوي الحقيقي) لميزانية التجهيز والاستثمار العمومي، وحسابات التخصيص الخاص أي (عدم توفر سلسلة منتظمة من قوانين ظبط الميزانية).

2. الإطار التنظيمي للإنفاق العمومي في الجزائر:

يتركز النظام الموازني في الجزائر الحالي على محورين رئيسيين، محور يقوم على أساس الميزانية العامة للدولة، ومحور ثاني يقوم على أساس حسابات التخصيص الخاص والتي أصبحت الأداة المفضلة لتنفيذ المشاريع العمومية خاصة مع دخول الجزائر في سلسلة برامج تنمية ضخمة منذ عقدين من الزمن، كما تجدر الإشارة إلا أنه تم التخلي عن محور ثالث، ويتمثل في الميزانيات الملحقة والتي كانت أهمها سابقا الميزانية الملحقة للبريد والمواصلات، وتنصب هذه الركائز في إطار قانون المالية، على أن يتم التنفيذ وفق مجموعة من النظم والإجراءات القانونية، المالية، المحاسبية.

تعرف الميزانية العامة على أنها: "وثيقة مصادق عليها من طرف السلطة التشريعية المختصة تحدد نفقات الدولة وإيراداتها خلال فترة زمنية معينة (حسين مصطفى، ص 75) " عادة ما تكون سنة، فهي تعد من أهم أدوات التخطيط، بحيث تعد ترجمة لأهداف الهيئة أو الدولة وسياستها في شكل أعداد رقمية، كما تعتبر أحد أدوات التنسيق وتحديد المسؤوليات والسلطات، وأداة رقابية تساعد الإدارة على تحقيق وظيفة الرقابة والمتابعة لأنها تبين المطلوب تنفيذه وما تم تنفيذه وتحصيله فعلا من النفقات والإيرادات، وتتفرع الميزانية العامة في الجزائر إلى ثلاث أقسام إيرادات الميزانية الجدول (أ)، نفقات التسيير الجدول (ب)، ونفقات التجهيز والاستثمار العمومي الجدول (ج).

2.1. نفقات التسيير العمومي:

تعتبر نفقات التسيير عن مجموع الأموال المخصصة لتغطية الأعباء المادية الضرورية لتسيير المصالح العمومية، كأجور الموظفين، ومصاريف الصيانة، ومعدات المكتب... إلخ، فهي النفقات التي تتعلق بالنشاط الطبيعي والعادي للدولة (P47، B.Yeles chaouche، 1980)، ولا تعطي أي قيمة مباشرة للإقتصاد الوطني (غير منتجة) (محززي محمد عباس، 2008، ص77)، كما أنها تسجل اعتمادا دائما في ميزانية الدولة، وهي تتكرر بصفة دورية في ميزانية الدولة، وترد في الجدول (ب) على أساس تصنيف إداري، وتنقسم نفقات التسيير إلى أربعة عناوين وأبواب (قانون 84-17، 1984، المادة 24):

- أعباء الدين العمومي، والنفقات المحسومة من الإيرادات.
- تخصيصات السلطات العمومية
- النفقات الخاصة بوسائل المصالح.
- التدخلات العمومية.

يتعلق الباب الأول والثاني بالأعباء المشتركة في الميزانية العامة يتم تفصيلهما وتوزيعهما بمقتضى مرسوم رئاسي، أما الباب الثالث والرابع يتعلقان بالوزارات، ويتم توزيعهما عن طريق مراسم التوزيع، ويقسم الباب إلى أقسام، ويتفرع القسم إلى فصول، ويمثل الفصل الوحدة الأساسية في توزيع إعتمادات الميزانية. أما مدونة ميزانية التسيير محددة ومصنفة وفق التالي:

شكل 01: مدونة نفقات التسيير



المصدر: لعمارة جمال (2004)، منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر، دار الفجر للنشر والتوزيع، ص 57.

جدول 01: مثال حول أقسام العنوان الثالث والرابع لنفقات التسيير

العنوان الثالث: النفقات الخاصة بوسائل المصالح	العنوان الرابع: التدخلات العمومية
❖ القسم الأول: الموظفون - مرتبات العمل	❖ القسم الأول: التدخلات العمومية والإدارية (إعانات للجماعات المحلية)
❖ القسم الثاني: الموظفون - المعاشات والعمل	❖ القسم الثاني: النشاط الدولي (مساهمات في الهيئات الدولية)
❖ القسم الثالث: الموظفون - التكاليف الاجتماعية	❖ القسم الثالث: النشاط التربوي والثقافي (المنح الدراسية)
❖ القسم الرابع: الأدوات وتسيير المصالح	❖ القسم الرابع: النشاط الإقتصادي - التشجيعات والتدخلات (إعانات اقتصادية)
❖ القسم الخامس: أشغال الصيانة	❖ القسم الخامس: النشاط الإقتصادي - إعانات للمؤسسات ذات منفعة وطنية (إعانات للمصالح العمومية الاقتصادية)
❖ القسم السادس: إعانات التسيير	❖ القسم السادس: النشاط الإجتماعي - المساعدة والتضامن
❖ القسم السابع: النفقات المختلفة	❖ القسم السابع: النشاط الإجتماعي - الإحتياط (مساهمة الدولة في مختلف صناديق المعاشات، القيام بإجراءات لحماية الصحة).

المصدر: لعمارة جمال (2004)، منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر، دار الفجر للنشر والتوزيع، ص 57 و 58.

جدول 02: مثال حول الفصل 31-12 المصالح الغير ممرضة ومصالح التعمير والهندسة

العنوان الثالث: النفقات الخاصة بوسائل المصالح	الإعتمادات المخصصة
القسم الأول: الموظفون - مرتبات العمل
✓ الفصل 12-31: المصالح اللامركزية للتعمير والهندسة المعمارية والبناء، التعويضات والمنح المختلفة.
❖ الفقرة الثانية: التعويضات والمنح
● المادة 01: علاوة المردودية
● المادة 02: التعويض الجزافي لاستعمال السيارات الخاصة لاحتياجات المصلحة
● المادة 03: التعويض الجزافي عن الخدمة
● المادة 04: التعويضات الممنوحة لأعضاء لجنة الصفقات
وهكذا يتم تبويب ميزانية التسيير مع مراعاة كل هيئة عمومية	

المصدر: خزينة ولاية تلمسان (2020)، المديرية العامة للمحاسبة، وزارة المالية، نموذج من تنظيم من ميزانية التسيير لمديرية التعمير والهندسة المعمارية والبناء

2.2. نفقات التجهيز والإستثمار العمومي:

تعرف نفقات التجهيز أو الإستثمار العمومي بأنها تلك النفقات المتعلقة بالتجهيزات الجماعية وأشغال المنشآت الأساسية الكبرى الاقتصادية، الإدارية والاجتماعية، والتي تهدف من خلالها الدولة إلى تكوين رؤوس الأموال قصد تنمية الثروة الوطنية وتشديد هياكل البنية التحتية، وتوزع هذه النفقات وفق المخطط الإنمائي السنوي وترد في الجدول (ج) من الميزانية العامة للدولة كل سنة، وتكون موزعة حسب مختلف القطاعات الاقتصادية في شكل رخص البرامج، وإعتمادات الدفع، وتصنف إلى ثلاثة أبواب (قانون 84-17، 1984، المادة 35):

- الإستثمارات المنفذة من قبل الدولة.
- إعانات الإستثمار الممنوحة من قبل الدولة
- النفقات الأخرى برأسمال.

أما مدونة الإستثمارات العمومية فهي محددة من خلال التعليم رقم 21 جانفي 1998 الصادرة عن وزارة المالية والمتعلقة بإجراءات تنفيذ نفقات التجهيز العمومي حيث تصنف هذه المدونة نفقات التجهيز والإستثمار العمومي ضمن قسمين، نفقات الإستثمار تتكون من "09" قطاعات مختلفة وقسم متعلق بنفقات رأسمال، وتكون مسجلة على شكل رخص برامج وإعتمادات الدفع.

1.2.2. تبويب نفقات التجهيز والإستثمار العمومي حسب القطاعات وترميزها وفق مدونة الإستثمارات العمومية:

- القطاع: يكون ذو نشاط واسع أو وظيفة اقتصادية شاملة على مستوى الاقتصاد الوطني، وعددها 09 كما سبق ذكرها.
- القطاع الفرعي: يقسم القطاع إلى عدة قطاعات فرعية أو برامج تابعة لأحد القطاعات التسعة.
- الفصل: يمثل الوحدة الأساسية التي تصنف على أساسها الإستثمارات والتجهيزات العمومية وهو أحد محتوى القطاع الفرعي أو البرنامج، ويتم ترميز كل فصل بـ 03 أرقام في مدونة الإستثمارات.
- المادة: يتم تصنيف المادة لنفس الفصل حسب طبيعتها أو غايتها، بحيث يتم إرفاق هذا التصنيف من الإستثمار العمومي من قبل القطاع، القطاع الفرعي، الفصل، المادة، كما تبين المدونة نوع البرنامج الإنمائي الذي ينسب إليه كل فصل مما يسمح بتحديد الجهة المختصة عن تنفيذ وتسيير هذا المشروع (05 P، 1974، Ministère des Secrétaires D'état au Plan، Finance).

جدول 03: أقسام نفقات التجهيز والإستثمار العمومي

النفقات برأسمال	قطاعات ميزانية التجهيز والاستثمار العمومي
❖ تخفيض نسب الفوائد.	❖ الصناعات التحويلية.
❖ الإعانات وتبعات الهيئات العمرانية.	❖ الطاقة والمناجم.
❖ التخصيصات للمؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري ومراكز البحث والتنمية.	❖ الفلاحة والري.
❖ الإحتياجات المخصصة للمناطق الواجب ترقيتها.	❖ الخدمات المنتجة.
❖ نفقات برأسمال.	❖ المنشآت الأساسية الاقتصادية والإدارية.
❖ احتياطي لنفقات غير متوقعة.	❖ التربية والتكوين.
❖ صندوق دعم الاستثمار.	❖ المنشآت الأساسية الاجتماعية والثقافية.
	❖ السكن.
	❖ مواضيع مختلفة.
	❖ المخططات البلدية للتنمية.

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على الجدول (ج) من الميزانية العامة للدولة

الجدول 04: تصنيف بعض عمليات القطاع السادس (التربية والتكوين - EDUCATION-FORMATION) في ميزانية التجهيز والإستثمار العمومي.

المادة	الفصل	القطاع الفرعي	القطاع
1- Enseignement pre-scolaire التعليم التحضيري	623: التعليم الأساسي enseignement fondamental (PSD) برامج غير ممركرة	"62": التربية Education	القطاع السادس: التربية والتكوين EDUCATION- FORMATION
2- Enseignement fundamental التعليم الأساسي			
3- Internas et cantines الداخلية والإطعام (مسكن التلاميذ)			
4- Enseignement primaire التعليم الإبتدائي			
5- Enseignement moyen et original التعليم المتوسط والأساسي			
6- Amenagement التهيئة			
7- Reequipements إعادة التجهيز			
1- Instituts de technologie معاهد التكنولوجيا	641: التكوين البداغوجي Formation pedagogique (PSD)	"63": التكوين والتمهين Formation et - Main d'Œuvre	القطاع السادس: التربية والتكوين EDUCATION- FORMATION
2- Autres établissements مؤسسات أخرى			
6- Amenagements التهيئة			
8- Autres أخرى			

Source: Direction de la Planification et de l'Aménagement du Territoire. Wilaya de Tlemcen. Nomenclature des Investissements Publics PSD et PCD.

2.2.2. تنظيم نفقات التجهيز والاستثمار العمومي حسب اعتمادات الدفع وخص البرامج:

- رخص البرامج: تعرف رخص البرامج على أنها الحد الأعلى للنفقات التي يؤذن للأمرين بالصرف بالالتزام بها في تنفيذ المشاريع والتجهيزات العمومية (Ministère Des Finances..Direction Générale du Budget, P 41)، وتبقى صالحة دون تحديد مدتها إلى حين غلق العملية عند انتهاء الأشغال وتسليم المشروع (متعددة السنوات تمس مبدأ سنوية الميزانية) وعلى هذا الأساس تعتبر رخص البرامج ترخيص بالالتزام في حدود سقف محدد كما أنها قابلة للمراجعة في حالة التغيير في المستوى العام لأسعار المواد وتكاليف الإنجاز نتيجة التضخم أو زيادة أجور العمال أو ظهور أشغال جديدة مرتبطة بالمشروع نفسه.

- إتمادات الدفع: تمثل إتمادات الدفع المالية السنوية التي تمكن الأمر بالصرف صرفها أو تحويلها أو دفعها لتغطية الالتزامات المبرمة في إطار رخص البرامج المطبقة، فبعد اعتماد رخص البرامج ضمن قانون المالية يجب تسجيل إتمادات الدفع اللازمة لتسديد الأعمال المنجزة حيث لا يتم الأمر بالدفع إلا بعد التأكد من تأدية الخدمة وفق قواعد المحاسبة العمومية، وعلى عكس البرامج فهي تخضع لمبدأ السنوية وتلغى في آخر السنة إن لم يتم استعمالها، لكن منذ سنة 2006 لا يتم إلغاء إتمادات الدفع في آخر السنة إذا لم يتم استعمالها، كما تجدر الإشارة إلى أنه لا يمكن للأمر بالصرف في ميزانية الدولة للتجهيز، القيام بأي التزامات في رخص البرامج إلا في حدود إتمادات الدفع التي تبلغ لهم حسب كل قطاع وقطاع فرعي في إطار قوانين المالية المختلفة (قانون المالية السنوي، سنة 2017، المادة 120).

3.2.2. تنظيم نفقات التجهيز والاستثمار العمومي حسب الجهة المكلفة بالتسيير:

تتمثل البرامج العادية لمشاريع البنية التحتية في الجزائر في مختلف المشاريع المدرجة في ميزانية التجهيز العمومي، ويمكن تصنيفها إلى ثلاثة أقسام بحسب الجهة المسيرة لها وهي كالتالي:

- البرامج القطاعية المركزية (PSC (Programme Sectoriel Centralisé): بالنسبة لمشاريع الوزارات المركزية.

- البرامج القطاعية الغير ممركرة (PSD (Programme Sectoriel Déconcentré): بالنسبة لمشاريع الوزارات الغير ممركرة والمسجلة بإسم الوالي.

- المخططات البلدية للتنمية (PCD (Plan Communal de Développement): المشاريع الموجهة لتلبية حاجات المواطن على المستوى المحلي مباشرة.

4.2.2. ترميز ميزانية التجهيز والاستثمار العمومي:

من أجل ضمان التسيير الجيد والفعال لمشاريع ميزانية التجهيز والاستثمار العمومي وكذلك المشاريع المدرجة في حسابات التخصيص الخاص فإنه يعتمد نظام التشفير أو الترميز الذي ينسب إلى كل مسير كما ينسب رمز لكل عملية حسب نوع البرنامج الإنمائي الذي تنتمي إليه العملية (لحول كمال، سنة 2014، ص 90). ويمكن تلخيص عمليات ترميز مشاريع البنية التحتية في الجزائر من خلال الجدول التالي:

تحليل وتسيير عمليات نفقات التجهيز والإستثمار العمومي وأثرها على ميزان المدفوعات في الجزائر
 (1986-2018) باستعمال اختبار جوهانسن

جدول 05: كيفية قراءة مقرر تسجيل مشروع عمومي من خلال الترميز (NF5.831.3.262113.17.05)

الرقم (التعنين - INDICATION)	N	F	5	831	3	262.113	17	05	الملاحظات OPSERVATIONS
Plan المخطط	X								U: Urgent مستعجل N: Normal عادي S: Special خاص
Programme البرنامج		X							D : Programme de soutien la à reliance économique (2001-2004). برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي. F:programme complémentaire de soutien à la croissance (2005-2009). برنامج دعم النمو الاقتصادي. K:programme de la consolidation de la croissance économique (2010-2014). برنامج دعم النمو الاقتصادي. L:programme d'appui à la croissance économique (2015 -2019). برنامج توطيد النمو الاقتصادي. D : compte de gestion des opérations d'investissements publics (2017à ce jour). حساب تسيير عمليات الاستثمارات العمومية (302145)
Financement التمويل			X						5: Concours définitif التمويل نهائي من الميزانية العامة للدولة 6: Concoure temporaire تمويل مؤقت 7: Auto financement تمويل ذاتي. 8: Concoure mixte تمويل مختلط. 9: Financement local collectivites تمويل الجماعات المحلية
Chapitre - الفصل -Batiments de l'administration locale مباني الإدارة المحلية				X					EDUCATION- القطاع السادس: التربية والتكوين FORMATION القطاع الفرعي 57: Infrastructures Administrative البنية التحتية الإدارية
Article المادة					X				Constuction de cités administratives de daïra بناء أحياء إدارية لصالح الدائرة المحلية
Trésorier de la wilaya de Tlemcen+wali أمين خزينة ولاية تلمسان+ الوالي						X			Programme sectoriel decentralize (PSD) البرنامج القطاعي الغير ممرکز الأمر بالصرف الوحيد الوالي، والمحاسب الرئيسي أمين خزينة ولاية تلمسان
سنة التسجيل							X		/
Numéro d'opération au sein de l'article d'un chapitre رقم العملية ضمن الفصل والمادة								X	/

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على قوانين المالية الجزائرية السنوية للفترة (1986-2021).

من خلال الجدول السابق رقم (05) يمكن قراءة ترميز مقرر التسجيل للمشروع (NF5.831.3.262113.17.05) على أنه مشروع بناء إداري لفائدة أحد الدوائر لولاية تلمسان، وهو مشروع يدخل ضمن البرامج الغير ممركرة العادية (PSD) حيث يعد والي ولاية تلمسان الأمر بالصرف الوحيد وأمين خزينة الولاية المحاسب الرئيسي، كما أن المشروع مسجل لسنة 2017 ضمن القطاع الخامس المنشآت الأساسية الاقتصادية والإدارية (INFRASTRUCTURES ECONOMIQUES ET ADMINISTRATIVES) للفصل المخصص للمباني الإدارية المحلية، وهو الخامس (رقم العملية)، ضمن نفس الفصل والمادة والمتعلقة ببناء أحياء إدارية لصالح الدائرة المحلية.

5.2.2. تسيير ميزانية التجهيز والاستثمار العمومي وفق نظام حسابات التخصيص الخاص: إن الفكرة الأساسية لحسابات التخصيص الخاص هي القيام بعمليات خارج الميزانية العامة وبموارد خاصة إلا أن هذه الحسابات تختلف مع مبادئ وقواعد الميزانية العامة وتشارك معها في هدف تحقيق المنفعة العامة وهو ما أكسبها نوعاً من المرونة والفعالية في تجسيد السياسات العمومية، وتعرف حسابات التخصيص الخاص بأنها: أحد الحسابات الخاصة بالخزينة كاستثناء لمبدأ شمولية سنوية، ووحدة الميزانية (رابح محمدي وآخرون، 2004-2005، ص 05)، حيث تعد أداة مفضلة لتنفيذ البرامج العمومية وهي تخضع لقواعد المحاسبة العمومية، وتدرج في حسابات التخصيص الخاص العمليات الممولة بواسطة الموارد الخاصة على إثر إصدار حكم في قانون المالية (Abdelhamid Brahim, 1991)، وفي هذه الحالة يعتبر تخصيص الموارد أمراً عادياً بخلاف قاعدة عدم تخصيص الإيرادات في الميزانية العامة، كما أنه لا ينبغي أن يتجاوز مجموع النفقات مجموع الإيرادات في حساب التخصيص الخاص، وفي الحالة التي يسجل فيها حساب التخصيص الخاص حالة من عدم التوازن في نهاية السنة المالية يكون الفارق موضوع نقل جديد في نفس هذا الحساب بالنسبة للسنة المالية التالية، وهذا يجعل من حسابات التخصيص الخاص تقلت من قاعدة سنوية الميزانية العامة (لحول كمال، حسناوي بلال، 2018، ص 285)، وأما إذا حدثت حالة عدم التوازن خلال السنة فإنه يعالج بإحدى الطريقتين:

- إذا تجاوزت الإيرادات التقديرات الأولية يمكن زيادة حجم الإعتمادات المخصصة في حدود الفائض المحقق.

- وأما إذا كانت الإيرادات المحققة أقل من التقديرات يمكن الترخيص بفتح مكشوف في حدود المسموح بها قانوناً.

6.2.2. أحكام جديدة من خلال قانون المالية لسنة 2017 لتسيير حسابات التخصيص الخاص المسجلة ضمن ميزانية التجهيز والاستثمار العمومي: بعد تحويل البرامج العمومية المدرجة في ميزانية التجهيز والاستثمار العمومي إلى مجموعة من حسابات التخصيص الخاص، تم مرة أخرى تجميع هذه الحسابات في حساب تخصيص خاص واحد من خلال قانون المالية السنوي لسنة 2017 وذلك وفقاً للمادة 119 و120 والتي تنص على غلق حسابات التخصيص الخاص التالية:

- البرنامج الخاص للإعمار PSR (Programme Spécial pour la Reconstruction) رقم حسابه 302-115.
- البرنامج التكميلي لدعم الانعاش PCSC (Programme Complémentaire de Soutien à la Croissance) 2009-2005، رمزه (NF) رقم حسابه 302-120.
- برنامج دعم النمو الاقتصادي PCCE (Programme de la Consolidation de la Croissance Economique) 2014-2010، رمزه (NK) رقم حسابه 302-134.
- برنامج توطيد النمو الاقتصادي PACE (Programme D'appui A La Croissance Economique) 2019-2015، رمزه (NL) رقم حسابه 302-143. (مديرية البرمجة لولاية بشار، 2017، ص 17 و18).

ومن خلال قانون المالية السنوي لسنة 2017 في مادته 120 تم تجميع هذه الحسابات مجددا في حساب تخصيص خاص واحد "يفتح في كتابات الخزينة، حساب تخصيص خاص رقم 145-302 عنوانه "حساب تسيير عمليات الإستثمارات العمومية مسجل بعنوان ميزانية الدولة للتجهيز"، ويتم تفريد (ترميز) العمليات المسجلة في هذا الحساب بالرمز: NE يقيد في هذا الحساب 145-302.

❖ في باب الإيرادات:

• نتائج حسابات التخصيص الخاص التالية: 115-302، 134-302، 134-302 عند إغلاقها.

• مخصصات الميزانية الممنوحة سنويا في إطار قوانين المالية لتمويل برامج الاستثمار.

❖ في باب النفقات:

• النفقات المرتبطة بتنفيذ مشاريع الاستثمار المسجلة بعنوان ميزانية التجهيز والاستثمار العمومي

• النفقات المرتبطة بتنفيذ مشاريع الاستثمار المسجلة قبل 31 ديسمبر سنة 2016.

مما سبق يمكن القول أن ميزانية التجهيز والاستثمار العمومي (الجدول ج) أصبحت شكلية بحيث يتم تحضيرها والتصويت عليها ضمن الميزانية العامة للدولة على أن يتم تحويلها وصيها بموجب مقرر إلى أحد حسابات التخصيص الخاص لغرض تنفيذها لما تتمتع به هذه الأنواع من الحسابات من مرونة في التسيير من خلال إمكانية نقل الإعتمادات (الرصيد) من سنة لأخرى وتجاوزها للعديد من القواعد الصارمة للميزانية (كقاعدة الشمولية، الوحدة والسنوية) ومحدودية الرقابة عليها مقارنة بالميزانية العامة.

7.2.2. تطور حجم ميزانية التجهيز والإستثمار العمومي (1986-2018):

جدول 06: تطور حجم ميزانية التجهيز والإستثمار العمومي (1986-2018) الوحدة بالدولار الأمريكي:

السنوات	المبالغ	السنوات	المبالغ	السنوات	المبالغ	السنوات	المبالغ
1986	8 651 702 128	1995	5 989 170 507	2004	7 945 844 318	2013	28 220 698 665
1987	8 291 958 763	1996	3 543 671 233	2005	7 415 403 490	2014	34 065 511 420
1988	7 360 406 091	1997	3 494 039 161	2006	32 698 693 080	2015	40 609 911 706
1989	5 821 287 779	1998	3 619 473 864	2007	21 301 239 729	2016	17 303 410 313
1990	4 793 969 849	1999	2 805 927 371	2008	29 935 550 046	2017	12 497 054 074
1991	3 156 469 951	2000	3 193 202 337	2009	38 387 031 938	2018	19 469 275 733
1992	6 596 426 935	2001	6 321 573 703	2010	44 784 301 075	2019	22 047 985 475
1993	7 935 304 199	2002	6 930 129 251	2011	33 980 610 844	2020	13 169 762 959
1994	6 731 126 961	2002	8 888 756 785	2011	36 748 604 384	2021	13 236 186 188

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على قوانين المالية الجزائرية السنوية للفترة (1986-2021).

مع تحول الجزائر لنظام اقتصاد السوق سنة 1986 وتكريسا لتوصيات صندوق النقد الدولي قامت الجزائر بسلسلة من الإجراءات والتدابير في مجال المالية العمومية من خلال إعادة هيكلة القطاع العمومي عن طريق منح استقلالية التسيير للمؤسسات العمومية ذات الطابع الاقتصادي وخصوصة المتعثرة منها وتقليص حجم الإنفاق العمومي وترشيده بهدف تخفيض عجز الميزانية وزيادة فعالية السياسة المالية في ظل زيادة انخفاض قيمة الدينار في بداية سنوات التسعينات من القرن الماضي، بالإضافة إلى التدهور الكبير لميزان المدفوعات نتيجة انخفاض أسعار النفط زيادة حجم المديونية الخارجية مما أجبر السلطات على إعادة جدولتها، وتجلى ذلك من خلال حجم الأموال المخصصة لميزانية التجهيز والاستثمار العمومي خلال هذا الفترة.

وهذا ما نلاحظه من خلال الجدول رقم (6) حيث تراوحت ما بين حوالي ثمانية ملايين دولار ونصف سنة 1986 و سبعة ملايين دولار ونصف سنة 2005 لتبلغ أدناه في سنوات الأزمة الأمنية التي عرفتها البلاد حيث بلغت سنة 1999 ما قيمته 2 حوالي ملياري وثمانمائة مليون دولار، ومع عودة الإستقرار الأمني للبلاد والتحسين الملحوظ لمداخيل الدولة من النقد الأجنبي نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات في الأسواق الدولية سعت السلطات العمومية إلى تحقيق زيادة مستمرة في الإنفاق العمومي على المشاريع العمومية من خلال ميزانية التجهيز والإستثمار العمومي منذ بداية الألفية الثالثة لتحسين أداء الإقتصاد الكلي كزيادة معدلات النمو الإقتصادي وتقليص البطالة وتحسين جودة الحياة من خلال تركيز ميزانية التجهيز والاستثمار العمومي على مشاريع البنية التحتية مع إعطاء أهمية قصوى لقطاع الصحة والتعليم حيث تضاعفت قيمة الإعتمادات السنوية المخصصة لميزانية التجهيز بمقدار الضعف ما بين سنة 2000 و 2001، وهي سنة بداية انطلاق البرامج التنموية في الجزائر، لتستمر في الإرتفاع المحسوس تدريجيا لتصل إلى حدها الأقصى سنة 2010 أين بلغت ما مقداره أكثر من 44 مليار دولار أمريكي ونصف، لتعرف بعد هذا الإرتفاع انخفاض محسوس إلى غاية سنة 2013، وهذا راجع إلى تراكم الأموال (الإعتمادات السنوية) لمختلف فصول ومواد بعض القطاعات الإقتصادية والإجتماعية نتيجة عدم الشروع في تنفيذ العديد من المشاريع أو التأخر في انطلاق البعض الآخر منها مما خفض من حجم الإستهلاكات السنوية لاعتمادات الدفع لهذه الإعتمادات، وهذا ما أرجعه المسؤولون أساسا إلى نقص القدرات والإمكانات الوطنية في مجال الأشغال العمومية ظهر ذلك جليا من خلال عدم جدوى العديد من الصفقات العمومية، وهو ما جعل رخص البرامج غير منتظمة ما بين الزيادة والنقصان كونها تتأثر بحجم الإستهلاكات السنوية لاعتمادات الدفع خلال هذا الفترة فخلال، السنوات التي يتم فيها إستهلاك أكبر نسبة من الإعتمادات تزيد السلطات العامة في حجم رخص البرامج، والعكس صحيح في حالة تراكم الأموال في الميزانية ميزانية التجهيز العمومي،

ومع بداية سنة 2015 وانخفض أسعار النفط في الأسواق الدولية وما نجم عنه من التراجع الحاد للعوائد المالية للدولة من النقد الأجنبي واتخاذ الحكومة لسلسلة من الإجراءات والتدابير من خلال منح الأولوية لإتمام المشاريع التي انطلقت في الأجال المحددة وضمن التكاليف المقررة، مشيرة إلى أنه بالنسبة إلى المشاريع الجديدة فترتب وفق الأولويات الضرورية كمشاريع الصحة والتعليم مع العمل على الحفاظ على سياسة الدعم خاصة بالنسبة للسكن وتجميد المشاريع الأخرى الغير منطلقة (سياسة تقشفية)، وهو ما تجلى واضحا من خلال انخفاض حجم رخص البرامج لميزانية التجهيز والاستثمار العمومي من 40 أكثر مليار دولار أمريكي ونصف سنة 2015 إلى حوالي 12 مليار دولار ونصف سنة 2017 لتبدأ في الارتفاع المحسوس بين 13 و 22 مليار دولار في الأربع سنوات اللاحقة.

3. ميزان المدفوعات في الجزائر:

يعرف صندوق النقد الدولي ميزان المدفوعات على أنه بيان إحصائي يوفر بأسلوب منهجي منظم جميع المعاملات الاقتصادية والمالية بين اقتصاد معين والعالم الخارجي خلال فترة زمنية محددة (وليد عيدي عبد النبي، ص 01)، وتختلف منهجية تنظيم ميزان المدفوعات من دولة لأخرى على الرغم من وضع صندوق النقد الدولي لضوابط تنظيمية ومنهجية موحدة يسعى إلى تعميمها.

1.3. ميزان المدفوعات وفق منهجية صندوق النقد الدولي:

يسعى صندوق النقد الدولي إلى توحيد النظم الإحصائية الخاصة بالمعاملات الخارجية في العالم، عبر وضعه " دليل ميزان المدفوعات" ودعوته الدول الأعضاء إلى اعتماده كمنهجية موحدة في إعداد موازين مدفوعاتها، بهدف تسهيل وتعزيز قابلية البيانات الإحصائية الاقتصادية والمالية للمقارنة على المستوى الدولي، وذلك من خلال شفافية البيانات اللازمة والصادرة من التصاريح الجمركية عند التصدير والاستيراد، والتقارير المصرفية المتعلقة بعمليات تحويل واستقبال الأموال من وإلى الخارج، هذا بالإضافة إلى المعلومات الإحصائية المتعلقة بالمعاملات المالية مع العالم الخارجي (غيتي إيميجز، سنة 2016، ص 01)، ويمكن تلخيص هذه المنهجية في ما يلي:

❖ حساب المعاملات الجارية (الحساب الجاري): ويتكون من:

- السلع: وتتمثل في تجارة مخرجات العملية الإنتاجية من مختلف البضائع الملموسة (دليل صندوق النقد الدولي لميزان المدفوعات، سنة 2009، ص 149).

- الخدمات: حيث حددت الخدمات بسبعة بنود تتمثل في: النقل، والأسفار، وخدمات الاتصال، وخدمات التأمين، ورسوم الامتياز والتراخيص، وخدمات الحاسوب ومختلف الأنواع الأخرى من الخدمات التجارية المقدمة (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا ESCWA، الفقرات 158-168، 185، 186).

- الدخل: ويخص مداخيل عوامل الإنتاج (أي العمل ورأس المال) كالأجور ومعاشات التقاعد مثلا، بالإضافة إلى عائدات الاستثمار في الأوراق المالية من أسهم وسندات وغيرها من الأصول، وفوائد الدين الخارجي.

- التحويلات الجارية: تتعلق بتحويلات المغتربين المقيمين في الخارج وتحويلات الأجانب المقيمين داخل البلد، وتتميز بطابعها التكراري (غيتي إيميجز، سنة 2016، ص 01).

❖ حساب رأس المال والعمليات المالية: ويتكون من:

- عمليات رأس المال: تتمثل هذه العمليات في تحويلات المغتربين الذين يغادرون ديار المهجر ويعودون إلى أوطانهم الأصلية بصفة نهائية، والتحويلات المتعلقة بالمغادرة النهائية للأجانب المقيمين سابقا، إضافة إلى الإعفاءات من الديون، وتضاف إلى ما سبق التحويلات المرتبطة بعمليات شراء أصول غير مالية ولا تصنف كاستثمارات مباشرة، كحقوق الملكية الفكرية (غيتي إيميجز، سنة 2016، ص 01).

- العمليات المالية: يشمل هذا الجزء كل العمليات التي تخص الاستثمارات المباشرة، والاستثمار في حافظات الأوراق المالية، والقروض الممنوحة للمؤسسات العمومية والخاصة على حد سواء، والودائع المصرفية، كما يضم بندا أخيرا خاصا بالاحتياطي النقدي الموجود في حوزة المصرف المركزي للدولة.

❖ الفارق الإحصائي (السهو والخطأ): يسمح بموازنة ميزان المدفوعات من خلال تسجيل هامش الخطأ الغير مبرر محاسبيا أو اقتصاديا، ويمثل نسبة مئوية تعكس الكفاءة والتحكم في حسابات الدولة (جميل محمد خالد، سنة 2014، ص 166)، نظرا لإمكانية حصول خطأ أو سهو في تسجيل بعض البيانات في المصدر كالتصاريح الجمركية أو المصرفية مثلا (غيتي إيميجز، سنة 2016، ص 01).

2.3. تطور ميزان المدفوعات في الجزائر للفترة (1986-2018):

جدول 07: تطور حجم ميزان المدفوعات في الجزائر (1986-2018) بالوحدة بالدولار الأمريكي:

السنوات	ميزان المدفوعات	السنوات	ميزان المدفوعات	السنوات	ميزان المدفوعات	السنوات	ميزان المدفوعات
1986	-1,49	1995	-6,32	2004	9,25	2013	0,13
1987	-0,35	1996	-2,11	2005	16,94	2014	-5,88
1988	-1,272	1997	1,17	2006	17,73	2015	-27,54
1989	-0,366	1998	-1,53	2007	29,55	2016	-26,03
1990	-0,22	1999	-2,38	2008	36,99	2017	-21,762
1991	0,50	2000	7,57	2009	3,86	2018	-15,82
1992	0,23	2001	6,19	2010	15,58	2019	-
1993	-0,03	2002	3,65	2011	20,14	2020	-
1994	-4,38	2003	7,47	2012	12,06	2021	-

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على قوانين المالية الجزائرية السنوية للفترة (1986-2018).

يتضح من خلال الجدول السابق أن ميزان المدفوعات في الجزائر عرف عجزا لمدة عقد من الزمن بداية من سنة 1986 وهي سنة انهيار أسعار النفط إلى أقل من 09 دولارات للبرميل ودخول الجزائر في أزمة اقتصادية عنيفة نتيجة لتراجع مداخيلها النفطية والتي كانت تشكل ما نسبته 92% من مجمل مداخيل الجزائر وهو ما انعكس سلبا على ميزان المدفوعات خلال هذه الفترة إلى غاية سنة 1999 باستثناء سنة 1997 أين عرف ميزان المدفوعات فائضا بسيطا بمقدار 1,17 مليار دولار أمريكي، ومع بداية الالفية الثالثة وتحسن أسعار النفط في الأسواق الدولية وما نجم عنه من ارتفاع محسوس في الميزان التجاري الجزائري وبالتالي تحقيق فوائض في ميزان المدفوعات بلغت أقصاها سنوات 2007 و2008 بـ 29,55 و36,99 مليار دولار على التوالي أين بلغت أسعار النفط مستويات قياسية في الأسواق الدولية فاقت 146 دولار أمريكي في منتصف سنة 2008، ومع بداية سنة 2013 عرف ميزان المدفوعات تراجعا محسوسا حيث انخفض رصيده الإيجابي من 12,06 مليار دولار أمريكي سنة 2012 إلى أقل من مليار دولار سنة 2013، وفي سنة 2014 ومع استمرار تراجع أسعار النفط عرف ميزان المدفوعات خلال هذه الفترة (2014-2018) أرصدة سالبة (عجز) بلغ أقصاه سنة 2015 حيث وصل العجز في ميزان المدفوعات إلى -27,54 مليار دولار، وهو ما عجل باتخاذ الجزائر إلى تبني مجموعة من السياسات والتدابير التقشفية للتقليص العجز الخارجي والداخلي.

وعلى الرغم من انتعاش أسعار النفط في سنة 2018 وتزامنا مع الزيادة في إيرادات الصادرات من المحروقات، إلا أن عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات، رغم انخفاضه بشكل كبير مقارنة بسنة 2017 إلا أنه لا يزال مرتفعا جدا، وترجع القيم السلبية لميزان المدفوعات منذ سنة 2014، إلى المستوى المتدني للصادرات خارج قطاع المحروقات، وكذا إلى زيادة مستوى الواردات والتي ازدادت بنسبة تفوق 40٪ بين 2010 و2014، وفي ظل وضعية تتميز بضعف مستويات الاستثمار الأجنبي المباشر وغياب التمويل الخارجي للاستثمارات المحلية وقد تم تمويل هذا العجز بشكل شبه حصري عن طريق السحب من احتياطات الصرف بالنسبة للتوازن الخارجي (التقرير السنوي لبنك الجزائر، 2018، ص 39)، وهذا ما يفسر التآكل السريع لهذه الإحتياطات التي انخفض مخزونها بنسبة تقارب 60٪ بين نهاية سنة 2013 ونهاية سنة 2018، أما بالنسبة للتوازن الداخلي فتم تمويله عن طريق استهلاك صندوق ضبط الإيرادات العمومية واللجوء مؤخرا إلى الدين العام والإصدار النقدي (التمويل الغير تقليدي)، وإتباع سياسة تقشفية من خلال تقليص التوظيف وتجميد العديد من المشاريع العمومية المدرجة في ميزانية التجهيز والاستثمار العمومي باستثناء قطاعي الصحة والتعليم.

4. الدراسة القياسية:

من خلال الدراسة القياسية سنحاول معالجة الإشكالية التي تتمحور حول: ما مدى تأثير ميزانية التجهيز والاستثمار العمومي على ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (1986-2018)؟ ولأجل الإجابة على هذه الإشكالية تم استخدام المتغيرات التالية:

1.4. متغيرات الدراسة:

جدول 08: متغيرات الدراسة

رمز المتغير	إسم المتغير	مصادر بيانات الدراسة
BP	ميزان المدفوعات	قاعدة بيانات البنك الدولي بنك الجزائر، الديوان الوطني للإحصاء
DET	رصيد الدين الخارجي من إجمالي الدخل القومي	قاعدة بيانات البنك الدولي
INVP	نسبة نفقات (ميزانية) التجهيز والإستثمار العمومي من الدخل المحلي الإجمالي	قوانين المالية السنوية
PIB	حجم الناتج المحلي الإجمالي	قاعدة بيانات البنك الدولي
RP	الإيرادات النفطية من إجمالي الدخل المحلي	قاعدة بيانات البنك الدولي
TC	معدل سعر الصرف الحقيقي لسنة الأساس 2010	قاعدة بيانات البنك الدولي

المصدر: من إعداد الباحثين

بالنسبة لنفقات التجهيز والإستثمار العمومي فإنه ولعدم توفر المعطيات الحقيقية الخاصة بهذا المتغير للفترة الممتدة من 1986 إلى 2018 (قوانين ظبط الميزانية) باستثناء بعض السنوات في الفترة الأخيرة وبمعدل (-3 سنوات لكل قانون) فإننا اعتمدنا على قوانين المالية السنوية كبديل لهذا المتغير، نظرا لضآلة الفرق بينهما، وكذلك لكون قوانين المالية السنوية تبين وتحدد التوجهات والسياسات الإستثمارية للحكومة.

جدول 09: وصف متغيرات الدراسة

	BP	DET	INVP	PIB	TC	RP
Mean	2.167576	33.00339	0.105976	3016.963	59.78012	17.74465
Median	0.130000	36.52995	0.074988	2609.953	72.06065	16.50683
Maximum	36.99000	83.51148	0.277895	5591.212	116.5938	30.66675
Minimum	-27.54000	2.555985	0.026382	1452.269	4.702317	6.816855
Std. Dev.	13.71427	27.41249	0.073110	1390.051	32.16161	6.812982
Skewness	0.119423	0.190997	0.906238	0.553270	-0.366949	0.416879
Kurtosis	3.776956	1.589763	2.462216	1.928805	2.263650	2.140023
Jarque-Bera	0.908472	2.935199	4.914640	3.261348	1.486123	1.972731
Probability	0.634933	0.230478	0.085664	0.195798	0.475655	0.372930
Sum	71.53000	1089.112	3.497210	99559.79	1972.744	585.5735
Sum Sq. Dev.	6018.599	24046.23	0.171043	61831742	33099.82	1485.335
Observations	33	33	33	33	33	33

المصدر: من مخرجات برنامج Eviews

2.4. مصادر البيانات Sources of Data:

تم الحصول على البيانات من المصادر المتمثلة في التقارير والنشرات السنوية الصادرة من الهيئات الرسمية الجزائرية ذات الاختصاص منها الديوان الوطني للإحصائيات(ONS)، بنك الجزائر، ومن المؤسسات الدولية كالبنك العالمي (World Bank data base) وصندوق النقد الدولي (IMF Statistics)، وبيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة (UNCTAD STAT)، والبيانات هي سنوية من الفترة الممتدة من سنة 1986 إلى سنة 2018.

3.4. نتائج الدراسة القياسية:

1.3.4. اختبار الإستقرارية: أحد الشروط الأساسية للتكامل هو أن تكون السلاسل الزمنية مستقرة من نفس الدرجة ونستعمل في هذه المرحلة اختبار ADF (Dickey & Fuller, 1981, p. 1072) لوجود الجذر الأحادي الذي يعد من أكفء الاختبارات لاختبار ما إذا كانت السلاسل الزمنية مستقرة أم لا، وله القدرة على تحديد نوع عدم الاستقرارية إن كانت من مسار TS أو DS، وهو يعتمد على ثلاثة صيغ أي ثلاثة نماذج باستعمال طريقة المربعات الصغرى (MCO):

$$\Delta Y_t = \rho Y_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta Y_{t-j+1} + \varepsilon_t(1) \text{ النموذج}$$

$$\Delta Y_t = \rho Y_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta Y_{t-j+1} + c + \varepsilon_t(2) \text{ النموذج}$$

$$\Delta Y_t = \rho Y_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta Y_{t-j+1} + c + dt + \varepsilon_t(3) \text{ النموذج}$$

وباستقرار المتغيرات يتم الحكم على ذلك من خلال المقارنة بين القيمة الجدولية مع القيمة (T) المحسوبة:

• اختبار ADF يقوم على الفرضيتين التاليتين:

• الفرضية العدمية: $H_0 : 1 \neq \phi_j$ ،

• الفرضية البديلة: $H_1 : |\phi_j| < 1$

بحيث يكون القرار الإحصائي كالآتي:

- إذا كانت $t_{\text{tab}} < t_{\text{ø}}$ أو الاحتمال أكبر من 0,05: نقبل الفرضية العدمية (H_0): أي أن السلسلة الزمنية غير مستقرة وذلك لوجود جذر أحادي.

- إذا كانت $t_{\text{tab}} > t_{\text{ø}}$ أو الاحتمال أصغر من 0,05: نرفض الفرضية العدمية (H_0): أي أن السلسلة الزمنية لا يوجد بها جذر أحادي، وبالتالي فهي مستقرة.

جدول 10 : إستقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج اختبار ADF

المتغيرات	الاحتمالات عند المستوى	الاحتمالات عند الفرق الأول
BP	0.4531	0.0000
DET	0.6674	0.0000
INVP	0.3136	0.0000
PIB	0.8154	0.0002
RP	0.2635	0.0003
TC	0.8161	0.0000

المصدر: من مخرجات برنامج Eviews

من خلال الجدول (1) نلاحظ أن السلاسل الزمنية غير مستقرة عند المستوى Level لأن T المحسوبة أكبر من T الجدولية والاحتمالات أكبر من 5%، لهذا قمنا بتطبيق طريقة الفروقات من الدرجة الأولى وخلصنا إلى أن السلاسل الزمنية مستقرة حيث كانت قيم T المحسوبة أصغر من T الجدولية والاحتمالات أصغر من 5% لكل المتغيرات المدروسة وبالتالي نرفض الفرضية العديمة (H0): أي أن السلسلة الزمنية لا يوجد بها جذر أحادي، وبالتالي فهي مستقرة عند الفرق الأول، وعليه بما أن السلاسل كلها مستقرة في نفس الدرجة (الدرجة الأولى) فإن شرط التكامل المتزامن قد تحقق أي بمعنى أن السلاسل الزمنية تعد متكاملة من الدرجة الأولى وفي ما يلي سنقوم باختبار التكامل المتزامن لجوهانسن.

2.3.4. اختبار التكامل المتزامن: بالنظر إلى اختبارات جذر الوحدة لمتغيرات نموذج الدراسة والتي بينت أن هذه الأخيرة مستقرة في نفس الدرجة (الدرجة الأولى) فإننا سنقوم بتقدير نموذج التكامل المشترك باستعمال طريقة جوهانسون وذلك بضم جميع المتغيرات، حيث يقترح جوهانسون اختبارين لتقدير عدد متجهات التكامل المشترك، والمتمثلة في اختبار الأثر (Trace) واختبار القيمة العظمى (Maximum Eigenvalue) يهدف هذا الاختبار إلى التحقق من وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات.

جدول 11: اختبار التكامل المتزامن.

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
Hypothesized		Trace	0.05	
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None *	0.791726	132.2160	95.75366	0.0000
At most 1 *	0.644675	83.58009	69.81889	0.0027
At most 2 *	0.529454	51.50369	47.85613	0.0218
At most 3	0.408411	28.13398	29.79707	0.0768
At most 4	0.314504	11.86076	15.49471	0.1637
At most 5	0.004980	0.154774	3.841466	0.6940
Trace test indicates 3 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level				
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level				
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values				
Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)				
Hypothesized		Max-Eigen	0.05	
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None *	0.791726	48.63587	40.07757	0.0043
At most 1	0.644675	32.07640	33.87687	0.0807
At most 2	0.529454	23.36971	27.58434	0.1582
At most 3	0.408411	16.27322	21.13162	0.2093
At most 4	0.314504	11.70599	14.26460	0.1222
At most 5	0.004980	0.154774	3.841466	0.6940
Max-eigenvalue test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level				
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level				
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values				

المصدر: من مخرجات برنامج Eviews.

❖ اختبار جوهانسن Johanson لطريقة الإمكان الأعظم Maximum Eigen value: نتائج اختبار جوهانسن Johanson الموضحة في الجدول رقم (2) نتائج اختبار الإمكان الأعظم value Maximum Eigen تشير إلى رفض الفرضية العدمية عند مستوى دلالة 5%، مما يدل على وجود متجه للتكامل المتزامن حسب Trace Statistic.

فذلك يدل على وجود توليفة خطية ساكنة بين رصيد ميزان المدفوعات (BP) وكل من متغيرات الدراسة -INVP -DET- PIB - RP - TC- أي أن رصيد ميزان المدفوعات (متغير تابع) يتكامل تكاملا متزامنا مع باقي متغيرات الدراسة (المتغيرات المستقلة)، الشيء الذي يقر على وجود علاقة توازن في المدى الطويل بين متغيرات نموذج المدروسة، وهي تظهر سلوكا متشابهها مما يعني ذلك أنها لا تبتعد عن بعضها البعض كثيرا في المدى الطويل.

وأيضاً نفس النتائج أظهرها اختبار جوهانسن الأثر (Trace) والتي تشير إلى رفض الفرضية العدمية عند مستوى دلالة 5%، وبالتالي وجود تكامل متزامن، وتشير معادلة التكامل إلى ما يلي:

$$BP=1.134375DET+722.3500INVP-0.019478 PIB+4.530168 RP+0.612052 TC$$

تعد المعادلة مقبولة ومنطقية كونها تتماشى والنظرية الاقتصادية الكلية، ومن خلالها يتضح وجود علاقة سببية وأثر إيجابي غير مباشر لميزانية التجهيز والاستثمار على ميزان المدفوعات الجزائري، حيث كل وحدة إيجابية محققة لصالح ميزان المدفوعات (علاقة طردية) كانت نتيجة لزيادة حجم الإنفاق الحكومي على ميزانية التجهيز والاستثمار العمومي بمقدار 722,35 وحدة، ويرجع ذلك إلى أهمية الشرط الثاني من ميزانية التجهيز والاستثمار المتمثل في النفقات برأسمال من خلال مختلف المخصصات والإعانات المقدمة لصالح المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري، بالإضافة إلى الإستثمارات العمومية المباشرة في المجال الصناعي وبالشراكة مع عدة دول أجنبية متخصصة خاصة بالنسبة للمواد التي كانت تعد عبئا على ميزان المدفوعات على غرار المواد الأولية المتعلقة بقطاعات البناء والأشغال العمومية كالحديد والصلب، الإسمنت... إلخ حيث ارتفعت القدرة الانتاجية للبلاد من هذه المواد بمقدار الضعف خلال الخمس سنوات الماضية، وهو ما كان سببا مباشرا في تقليص فاتورة استيراد هذه المواد نتيجة لزيادة الإنتاج المحلي منها ومن ثم تحقيق الاكتفاء الذاتي والتوجه مؤخرا نحو تصدير الفائض خاصة الحديد والصلب والإسمنت بعد تراجع نشاط البناء والأشغال في السنوات الأخيرة في الجزائر نتيجة سياسة التقشف المتبعة من طرف الدولة ومحدودية المقاولات المحلية (تراجع الطلب المحلي)، إلا أن تصدير هذه المواد بعد أن كانت الجزائر مستورة لها طرح عدة انتقادات من طرف الخبراء الاقتصاديين في ظل وجود مواد مدعمة تدخل ضمن تكاليف الإنتاج كالماء والكهرباء وهو ما يطرح عدة تساؤلات حول تكاليف انتاجها الحقيقية.

كما أن حدوث أي زيادة في كل من العوائد النفطية ومعدل الانفتاح التجاري يساهم في تحسين مؤشر التوازن الخارجي والداخلي للجزائر (علاقة طردية) خاصة بالنسبة للعوائد النفطية والتي تمثل حوالي 95% من مجمل صادرات الجزائر نحو العالم الخارجي على الرغم من محاولات وجهود الجزائر في التنويع الاقتصادي لتفادي أي صدمة ناتجة عن انخفاض أو انهيار أسعار النفط في الأسواق الدولية، في حين تشكل الجباية البترولية ما نسبته حوالي 60% من إيرادات الميزانية العامة للدولة.

أما بالنسبة لأثر الدين الخارجي على ميزان المدفوعات فنلاحظ وجود علاقة طردية فهو يساهم في تحسين ميزان المدفوعات وهو تغير منطقي يتماشى والنظرية الاقتصادية، إذا تم توجيهه نحو برامج واستثمارات منتجة ذات مردودية مباشرة خاصة بالنسبة للمواد والسلع المستوردة فمن شأنه المساهمة في تحسين ميزان المدفوعات على المدى المتوسط والبعيد بعد استرجاع تكاليف الإنتاج والفوائد الممولة عن طريق الدين والدخول في مرحلة تحقيق النتائج الإيجابية سواء من خلال التصدير أو من خلال تقليص الاستيراد للمواد المستوردة سابقا، أما في حالة ما إذا وجه الدين لتغطية نفقات غير منتجة

كنفقات التسيير أو بعض مشاريع البنية التحتية التي ليس لها أثر ومرودية مباشرة فهو في هذه الحالة يعد ضريبة مؤجلة تدفعها الأجيال القادمة ويساهم في زيادة العبء المالي على ميزان المدفوعات عند بلوغ آجال الاستحقاق (أصل الدين والفوائد).

أما بالنسبة لأثر للناتج المحلي الإجمالي على ميزان المدفوعات فنلاحظ وجود علاقة عكسية بحيث انخفاض الناتج المحلي بمقدار 0.019478 وحدة يساهم في تحسين ميزان المدفوعات بوحدة واحدة ويمكن تفسير ذلك بسياسة الدعم التي تنتهجها الدولة بالنسبة للعديد من المواد المستوردة خاصة منها المواد الأولية والنصف مصنعة التي تدخل ضمن صناعة مواد أخرى (المواد المستهلكة)، ومثال ذلك البنزين، المازوت ونظرا لعدم كفاية الإنتاج المحلي تستورد الدولة ويبيع بأقل من تكلفته (سياسة الدعم) للحفاظ على القدرة الشرائية للمواطن من خلال تخفيض تكاليف النقل والتصنيع للعديد من المواد التي يدخل ضمن مراحل انتاجها، وكذلك بالنسبة للكهرباء والماء المدعمن، فزيادة الناتج المحلي الإجمالي في هذه الحالة تكون على حساب الواردات التي تدخل ضمن عملية الإنتاج.

أما في يخص معدل سعر الصرف فنلاحظ وجود علاقة طردية بحيث زيادة 0.61205 وحدة يساهم في تحقيق وحدة موجبة لميزان المدفوعات وتلعب الموارد النفطية دورا مهما في تحقيق النمو في الحفاظ على استقرار سعر الصرف، فكلما انخفض سعر الصرف زاد في تدهور رصيد ميزان المدفوعات والعكس صحيح.

وهذا ما سنحاول تحليله بالتفصيل في المدى القصير لاستعمال تحليل التباين ودوال الاستجابة.

3.3.4. نموذج تصحيح الخطأ الموجه: نموذج تصحيح الخطأ الموجه (VECM) يستعمل كوسيلة لتكييف سلوك المتغير في الأجل القصير مع سلوكه في الأجل الطويل، فهو يستخرج الفروقات أو الأخطاء e_t بين القيم الفعلية للمتغير التابع والقيم المقدرة في النموذج التكاملية ثم يعاد التقدير للنموذج بإدخال الفرق الأول للأخطاء كمتغير مستقل جديد كما توضحه المعادلة التالية:

ومنه يتم تقدير نموذج تصحيح الخطأ الموجه (VECM) باستخدام برنامج Eviews فيتم الحصول على النتائج التالية والموضحة في الجدول التالي:

جدول 12: نموذج تصحيح الخطأ الموجه.

Error Correction:	D(BP)	D(DET)	D(INVP)	D(PIB)	D(RP)	D(TC)
CointEq1	-0.166967	0.094209	0.000286	-15.45739	-0.044304	0.127763
	(0.06388)	(0.06324)	(0.00041)	(2.95008)	(0.03164)	(0.03676)
	[-2.61367]	[1.48968]	[0.70592]	[-5.23965]	[-1.40017]	[3.47539]

المصدر: من مخرجات برنامج Eviews

إن النموذج مفسر بنسبة 42% وهذا يدل على أن المتغيرات المختارة يمكنها تفسير الظاهرة بمقدار 42%، وهي نسبة جيدة حيث أننا من خلال هذا النموذج تم إهمال بعض المتغيرات التي يعزى إليها تفسير الظاهرة، وتم الاقتصار على المتغيرات الأكثر أهمية وفقاً لتقديرنا مع العلم أن الظاهرة تتحكم فيها عدة عوامل أخرى كمعدل التضخم، حجم الاستثمار الاجنبي المباشر، وتحويلات الأموال من وإلى الخارج... الخ، بالإضافة إلى السياسات العمومية في مجال التجارة الخارجية وهي عوامل ذكرناها على سبيل المثال لا الحصر، ونأمل أن يتم تناولها في دراسات قياسية أخرى.

نلاحظ أن معامل تصحيح الخطأ الموجه معاملاً معنوياً وسالبا وهو يمثل قوة الرجوع نحو التوازن في الآجال الطويلة، والذي يعني أن الانحراف نحو التوازن يصحح كل سنة بمقدار (6,16%)، بسرعة التعديل مقدارها (16,1/0=6 سنوات)، وبالتالي قبول نموذج تصحيح الخطأ والتأكد من وجود علاقة تكامل متزامن ما بين متغيرات الدراسة.

4.3.4. تحليل التباين:

جدول 13: تحليل التباين للمتغير التابع BP

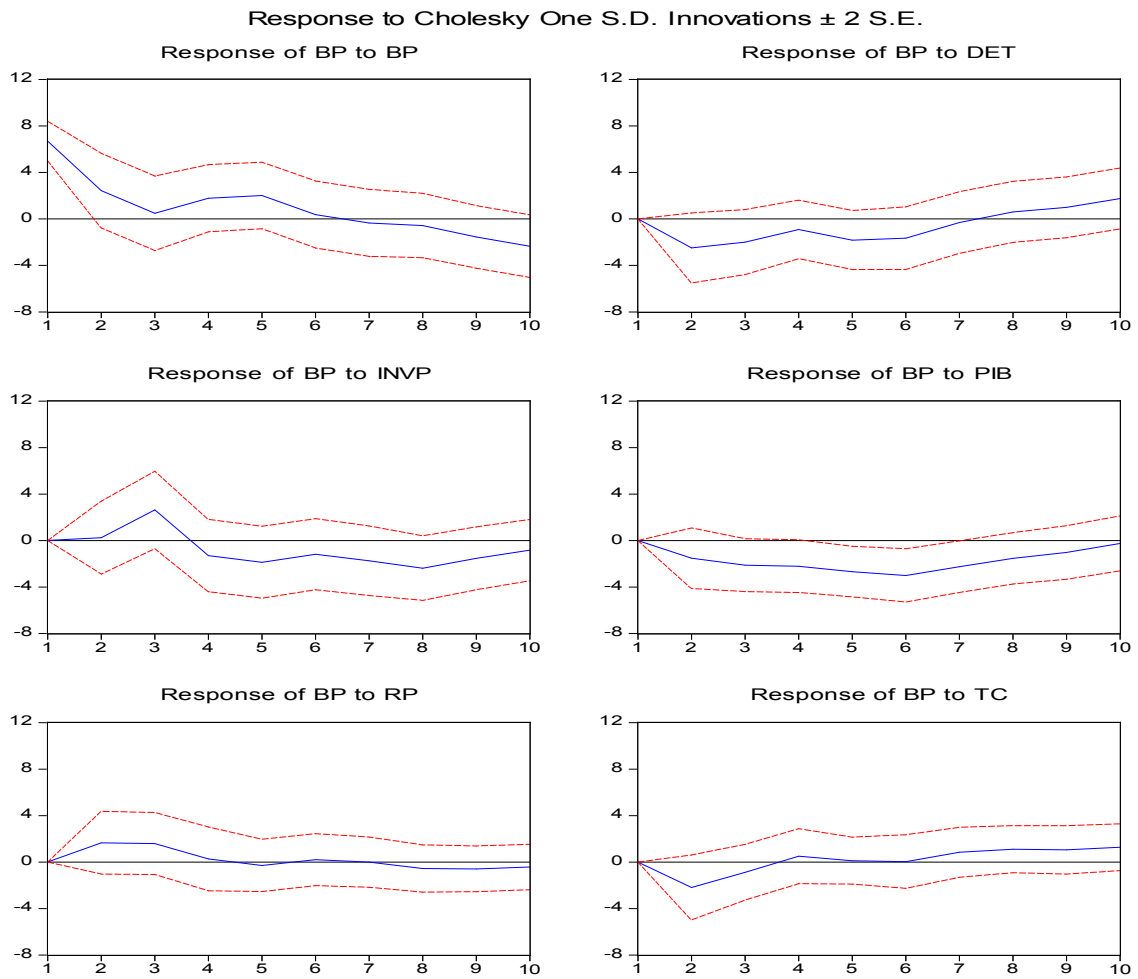
Variance Decomposition of BP:							
Period	S.E.	BP	DET	INVP	PIB	RP	TC
1	7.850707	100.0000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
2	11.91183	84.31373	3.041944	0.467348	3.619555	3.363225	5.194195
3	14.25847	78.21826	6.884797	0.351926	3.854485	5.910427	4.780100
4	16.49852	78.65145	6.196665	2.227840	3.252510	5.370343	4.301188
5	18.62145	77.71760	5.782250	3.523029	3.649849	4.872457	4.454810
6	20.38128	76.60433	6.147568	4.117389	4.113343	4.756678	4.260697
7	22.08979	75.90488	6.063530	5.277484	4.327342	4.485386	3.941377
8	23.72932	75.13684	5.908207	6.327733	4.693523	4.231175	3.702519
9	25.22824	74.41294	5.879449	7.096421	5.077775	4.066258	3.467152
10	26.66128	73.81004	5.797289	7.875354	5.375544	3.905222	3.236551

المصدر: من مخرجات برنامج Eviews

خلصت نتائج تحليل التباين Variance décomposition كما هو في الجدول أعلاه إلى ما يلي:

إن التباين في رصيد ميزان المدفوعات بلغ في الفترة الأولى نسبة قدرت بـ 100% ثم انخفضت في الفترة الثانية إلى 84,31%، وواصل الانخفاض تدريجياً حتى وصلت في الفترة الأخيرة أي العاشرة إلى 73,81%، مما يعني أن التنبؤ بالخطأ في التباين رصيد ميزان المدفوعات يرجع للمتغير نفسه في الفترات الأولى للدراسة. غير أنه انطلاقاً من الفترة الخامسة للدراسة أصبح التنبؤ بالخطأ في التباين يعزى إلى باقي متغيرات النموذج (معدل الدين الخارجي، نفقات التجهيز والاستثمار العمومي، الناتج الإجمالي الخام، الموارد النفطية، ومعدل سعر الصرف الحقيقي)، وبنسب متفاوتة.

شكل 02: دوال الاستجابة



المصدر: من مخرجات برنامج Eviews

طريقة دوال الاستجابة تأخذ بعين الاعتبار مجموع العلاقات الديناميكية أي تعمل على حساب المضاعفات الديناميكية الموجودة، فهي تبين أثر حدوث صدمة في الأخطاء رد فعل نظام المتغيرات الداخلية، وهي تبين أثر انخفاض مفاجئ ووحيد لمتغير على نفسه وعلى باقي متغيرات النظام في كل الأوقات (شيخي، 2012، صفحة 281).

أوهي الأداة الثانية لتحليل العلاقة الديناميكية بين متغيرات النموذج، فهي تعمل على معرفة ما مدى استجابة كل متغير من متغيرات النموذج الداخلية لصدمة غير متوقعة وذلك في حدود خطأ المتغيرات، مقدار انحرافها المعياري واحد.

كل انحراف معياري في رصيد ميزان المدفوعات بمقدار 1% نجم عنه استجابة موجبة في المتغيرات المستقلة بحوالي 1,13% من رصيد الدين الخارجي، و722,35% نفقات التجهيز والاستثمار العمومي، و4,53% الموارد النفطية، و0,61% من سعر الصرف، كما كل انحراف معياري في رصيد ميزان المدفوعات بمقدار 1% نجم عنه استجابة موجبة بحوالي 0,0194% من حجم الناتج المحلي الإجمالي.

5. خاتمة:

تعرضنا من خلال هذا البحث من حيث تسيير ميزانية التجهيز والاستثمار العمومي في الجزائر إلى دراسة وتحليل منهجي لطريقة تنظيم، تبويب والتسجيل المحاسبي للعمليات المالية المتعلقة بها، وذلك وفق كل من مدونة الاستثمارات العمومية مدونة حسابات الخزينة العمومية (محاسبة الدولة)، وبحسب الجهات المسيرة لها، وقد توصلنا إلى نتائج نذكر منها:

✓ يخضع نظام تسيير ومحاسبة ميزانية التجهيز والاستثمار العمومي إلى كل من مدونة الاستثمار العمومي ومدونة حسابات الخزينة العمومية اللتان تعودان لزمن النظام المركزي في الجزائر مما يجعلها غير مرنة ولا تتماشى ومتطلبات النظام الحالي القائم على السرعة والشراكة مع القطاع الخاص باستثناء مجال الصفقات العمومية وبعض عقود الإمتياز مؤخرا.

✓ يتم تحضير والمصادقة على ميزانية التجهيز والاستثمار العمومي على أن يتم تنفيذها في شكل حسابات التخصيص الخاص عن طريق مقرر تحويل لضمان أكثر مرونة في التنفيذ من خلال نقل الرصيد المتبقي للسنة المالية على الرغم من الإنتقادات الموجهة لهذا النوع من الحسابات خاصة من حيث الشفافية.

✓ تنسم عمليات تسيير ومحاسبة ميزانية التجهيز والاستثمار العمومي بنوع من التعقيد والصعوبة في عملية تجميع البيانات وعرضها بالسرعة والدقة المطلوبة خاصة في ظل تأخر مدة الإنجاز وإعادة تقييم التكاليف المالية للمشاريع.

✓ تنفيذ ميزانية التجهيز العمومي يتم وفق نظام ميزانية البنود (أسلوب تقليدي) وليس ميزانية تخطيط البرامج، وهذا ما يجعل الأمرين بالصرف عند نهاية السنة المالية يعملون على استهلاك المبالغ المخصصة لهم.

أما من حيث آثارها الاقتصادية فتم تقييم تطورها خلال الفترة (1986-2018)، ودراسة الأثر على ميزان المدفوعات وقد توصلت الدراسة إلى نتيجة رئيسية مفادها وجود علاقة سببية وأثر إيجابي لنفقات ميزانية التجهيز والاستثمار العمومي على ميزان المدفوعات بطريقة غير مباشرة نظرا لتأثر التوازن الخارجي للجزائر بطريقة مباشرة بأسعار وعوائد قطاع المحروقات وهو ما يثبت صحة الفرضية الثانية، حيث كل وحدة إيجابية محققة لصالح ميزان المدفوعات كانت نتيجة لزيادة حجم ميزانية التجهيز والاستثمار العمومي بمقدار 722,35 وحدة، ويرجع ذلك إلى أهمية الشطر الثاني من ميزانية التجهيز والاستثمار والمتمثل في النفقات برأسمال من خلال مختلف التخصيصات والإعانات المقدمة لصالح المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي المنتجة للمواد الأولية المتعلقة بقطاعات البناء والأشغال العمومية وهو ما ساهم في تقليص فاتورة هذه المواد نتيجة لزيادة الإنتاج المحلي منها ومن ثم تحقيق الإكتفاء الذاتي منها، والتوجه مؤخرا نحو تصدير الفائض خاصة في مجال حديد والصلب والإسمنت بعد تراجع نشاط البناء والأشغال في السنوات الأخيرة في الجزائر نتيجة سياسة التقشف المتبعة من طرف الدولة ومحدودية المقاولات المحلية (تراجع الطلب المحلي).

كما أن حدوث أي زيادة في كل من العوائد النفطية ومعدل الانفتاح التجاري يساهم في تحسين مؤشر التوازن الخارجي والداخلي للجزائر (علاقة طردية) خاصة بالنسبة للعوائد النفطية والتي تمثل حوالي 95% من مجمل صادرات الجزائر نحو العالم الخارجي، في حين تشكل الجباية البترولية ما نسبته حوالي 60% من إيرادات الميزانية العامة للدولة، أما بالنسبة لأثر الدين الخارجي على ميزان المدفوعات فنلاحظ وجود علاقة عكسية فانخفاض معدل الدين الخارجي يساهم في تحسين ميزان المدفوعات.

مقترحات الدراسة: على ضوء النتائج المتوصل إليها يمكن تلخيص أهم الإقتراحات والتوصيات من خلال ما يلي:

- التوجه نحو ميزانية التخطيط بالبرامج والأهداف لضمان ربط الخطط بالأهداف المسطرة مع استعمال مؤشرات القياس وتعزيز الشفافية بهدف ضمان التخصيص الأمثل للموارد وترشيد الخيارات المالية.
- ضرورة الإسراع في تبني الإصلاح المالي والمحاسبي للنظام الموازاتي في الجزائر لضمان أكثر فعالية في التسيير.
- زيادة حجم النفقات برأسمال الموجهة لدعم في القطاعات الإنتاجية خارج قطاع المحروقات لتحقيق التنوع الاقتصادي والتخفيف من حدة التبعية للخارج وتقليص فاتورة الواردات لتحسين مؤشر ميزان المدفوعات.

- ضرورة الإستغلال الأمثل لعوائد الثروة النفطية في مشاريع منتجة لها آثار مباشرة على مؤشرات الاقتصاد الكلي لخلق ثروة وقيمة مضافة للاقتصاد.
- تبسيط منهجية ميزان المدفوعات بما يتماشية والمعايير الدولية لصندوق النقد الدولي لضمان سهولة تحليل البيانات ومقارنتها مع مختلف الدول.

6. قائمة المراجع:

1. حسين مصطفي، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، ساحة بن عكنون، الجزائر، ص 75.
2. محمود محرزى عباس، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر، الطبعة الثالثة، سنة 2008، ص 77.
3. قانون 84-17، المؤرخ في 07 جويلية 1984، والمتعلق بقوانين المالية.
4. قانون 90-21، المؤرخ في 15 أوت 1990، والمتعلق بالمحاسبة العمومية
5. لحول كمال، اختيار المشاريع العمومية، دراسة مشروع الطريق السيار شرق غرب، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، التسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان، 2013-2014، ص 74.
6. أمزال فاتح، مذكرة ماجستير، حسابات التخصيص الخاص في النظام الميزانتي، كلية الحقوق جامعة الجزائر، 2009، ص 9.
7. قانون المحاسبة العمومية، قانون 90-21 مؤرخ في 24 محرم عام 1411 الموافق 31 جويلية 1990 متعلق بالمحاسبة العمومية، الجريدة الرسمية، العدد 35.
8. خزينة ولاية تلمسان، المديرية العامة للمحاسبة، وزارة المالية، نموذج من تنظيم من ميزانية التسيير لمديرية التعمير والهندسة المعمارية والبناء، سنة 2020.
9. مدونة حسابات الخزينة الصادرة عن وزارة المالية الجزائرية، المديرية العامة للمحاسبة، سنة 2009
10. لحول كمال، حسناوي بلال، دراسة تحليلية لنمط تسيير عمليات ميزانية التجهيز العمومي وحسابات التخصيص الخاص في الجزائر وفق نظام مدونة الإستثمار العمومي والترميز، مجلة نور للدراسات الاقتصادية، المجلد رقم 04، العدد رقم 06، سنة 2018، كلية العلوم الاقتصادية، التسيير والعلوم التجارية، المركز الجامعي البيض، الجزائر.
11. قانون المالية لسنة 2017، الجريدة الرسمية العدد 77 الصادرة في 29 ديسمبر 2016.
12. رابع محمدي وآخرون، حلقة دراسية بعنوان حسابات التخصيص الخاص أهمية وحدود في إطار تنفيذ السياسات العمومية، المدرسة الوطنية للإدارة، الجزائر، سنة 2004-2005، ص 05.
13. محمد شيخي، طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، سنة 2012.
14. وليد عبيدي عبد النبي، ميزان المدفوعات بوصفه أداة في التحليل الاقتصادي، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للأبحاث والإحصاء العراقية، ص 01.
15. لعمارة جمال، منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر، دار الفجر للنشر والتوزيع، سنة 2004، ص 57 و 58.
16. غيتي إيميجز، ميزان المدفوعات مصدر غني بالمعلومات عن القدرة التنافسية على الإيراد والتصدير في اقتصادات الدول، موقع الجزيرة نت "مفاهيم ومصطلحات"، <https://www.aljazeera.net/encyclopedia/conceptsandterminology/> بتاريخ 2016-02-22، ص 01.
17. صندوق النقد الدولي، دليل ميزان المدفوعات ووضع الإستثمار الدولي، الطبعة السادسة، سنة 2009.
18. جميل محمد خالد، أساسيات الاقتصاد الدولي، الأكاديميون للنشر والتوزيع ومطبعة دار الرمال للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، سنة 2014، ص 166.
1. الموقع الرسمي للبنك الدولي <https://data.albankaldawli.org/indicator>
2. الموقع الرسمي للديوان الوطني للإحصائيات <https://www.ons.dz>
3. الموقع الرسمي لبنك الجزائر <https://www.bank-of-algeria.dz>
4. الموقع الرسمي لصندوق النقد الدولي <https://www.imf.org/ar/Publications/AREB>
5. الموقع الرسمي لوزارة المالية الجزائرية <https://www.mf.gov.dz/index.php/ar>
6. التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2018 من الموقع الرسمي: <https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapport2018arabe.pdf>
7. الموقع الرسمي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا ESCWA <https://www.unescwa.org/ar>
8. B.Yeles chaouche. le budget de l'Etat et les collectivités locales. O.P.U. Alger. 1980 .P 47.
9. Ministère Des Finances .Direction Générale du Budget .Manuel du Contrôle des Dépenses Engagées .2007 .P 41.
10. Direction de la Planification et de l'Aménagement du Territoire. Wilaya de Tlemcen. Nomenclature des Investissements Publics PSDet PCD.
11. Ministère des Finance .Secrétaire D'état au Plan .Circulaire Interministérielle N° 21.SEP.BCP.CIR du 20 mai 1974 relative Aux investissements du Ile Plan Quadriennal .P 05.
12. Ministère des Finances, Direction Générale de Comptabilité, Direction de la Réglementation de l'Exécution Comptable des Budgets, Nomenclature des Comptes du Trésor, 2009, P 09.
13. Abdelhamid Brahimi, L'Économie Algérienne, Défis et enjeux, Dahleb, Alger, 1991.
14. DICKEY, David A. et FULLER, Wayne A. Likelihood ratio statistics for autoregressive time series with a unit root. Econometrica: journal of the Econometric Society, 1981, p 1072.